A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCP/37/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 24 سبتمبر 2025

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السابعة والثلاثون
جنيف، من 3 إلى 7 نوفمبر 2025

تحديث عن حالة تنفيذ التوصية 14 من أجندة الويبو للتنمية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

وثيقة من إعداد الأمانة

أولا. مقدمة

1. اتفقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP) في دورتها السادسة والثلاثين، التي عقدت في جنيف في الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2024، على أن تقدم الأمانة تقريراً عن آخر المستجدات بشأن تنفيذ التوصية 14 من أجندة الويبو للتنمية [1] فيما يتعلق بتقديم الويبو للمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، في دورتها السابعة والثلاثين.[2]

[1] تندرج التوصية 14 من أجندة الويبو للتنمية ضمن *المجموعة أ: المساعدة التقنية وبناء القدرات*، وتنص على ما يلي: "*في إطار الاتفاق بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية، توفر الويبو المشورة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بشأن تنفيذ وتطبيق الحقوق والالتزامات وفهم واستخدام المرونة الواردة في اتفاق تريبس*". تتوفر توصيات أجندة الويبو للتنمية على الرابط التالي: https://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/recommendations.html.

[2] انظر ملخص الرئيس، الوثيقة SCP/36/12، الفقرة 33(ب)، تحت عنوان "البراءات والصحة".

2. وعملاً بهذا الاتفاق، يقدم هذا المستند آخر المستجدات المطلوبة في مجال البراءات وأشكال الملكية الفكرية ذات الصلة.[3]

3. وتسترشد أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم التشريعي التي تضطلع بها الويبو في المقام الأول بتوصيات أجندة التنمية 1 و12 و13 و14 و45. وبوجه عام، تدعو هذه التوصيات إلى أن تكون هذه المساعدة، *في جملة أمور*، موجهة نحو التنمية ومدفوعة بالطلب ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، مع مراعاة مستويات تنميتها المختلفة. وبناءً على ذلك، يُقدم الدعم بالقدر الذي يتناسب مع السياق الوطني وأولويات الدولة العضو، وبناءً على طلبها. وبشكل عام، يهدف هذا الدعم إلى ضمان الوضوح والاتساق القانوني الموضوعي والإجرائي، وتعزيز الاتساق مع الالتزامات التعاهدية الدولية، وتمكين الإدماج الفعال للمرونة المستمدة من الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية.[4] وفي الممارسة العملية، يتجاوز هذا الدعم المساعدة المتعلقة بالمعاهدات وقد يشمل الدعم في تحليل الخيارات السياساتية المتسقة مع أولويات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية، ومراجعة مشاريع القوانين لتعزيز الوضوح والاتساق، وتقديم مدخلات في صياغة المشاريع، عند الاقتضاء وبناء على الطلب.

4. بينما تركز التوصية 14 من أجندة التنمية على أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق باتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)،[5] في الممارسة العملية، غالباً ما يتم تنفيذ الدعم الذي تقدمه الويبو في مجال البراءات وأشكال الملكية الفكرية ذات الصلة من خلال نهج أوسع نطاقاً ومتكاملاً. ولا يشمل ذلك المساعدة المتعلقة باتفاق تريبس فحسب، بل يشمل أيضاً الأنشطة التي تعزز الاستخدام الفعال وتنفيذ المعاهدات المتعلقة بالبراءات التي تديرها الويبو، وهي معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT)، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، ومعاهدة قانون البراءات (PLT)، ومعاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض إجراءات البراءات، ومعاهدة الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها (معاهدة GRATK).[6] لذلك، ومن أجل دعم الفهم الشامل للمساعدة التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، يقدم هذا المستند أيضاً معلومات عن المساعدة التشريعية بالمعنى الأوسع، بما في ذلك أنشطة الدعم قبل وبعد الانضمام التي يتم القيام بها فيما يتعلق بهذه المعاهدات.[7]

5. وتغطي تحديثات الحالة الأنشطة التي تم القيام بها من يناير 2020 إلى يونيو 2025.

6. يقدم القسم الثاني من الوثيقة تحديثاً عن حالة المشورة التشريعية والسياساتية المقدمة بطريقة منسقة من قبل قسمين في الويبو: (1) شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا (PTLD)، الذي يقدم المشورة بشأن الأطر القانونية المتعلقة بالبراءات ونماذج المنفعة والأسرار التجارية وتصميمات تخطيط (تضاريس) الدوائر المتكاملة؛ (2) شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية (BRIP)، التي تقدم المشورة بشأن، *في جملة أمور*، نفس فئات الملكية الفكرية، مع معالجة الجوانب المتصلة بإنفاذ الحقوق، بما في ذلك الإجراءات والسبل المدنية والإدارية، والتدابير المؤقتة، والإجراءات الجنائية، والتدابير الحدودية. يحدد القسم الثالث الإطار المنهجي والنهج الإجرائي الذي يتبعه شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا في تقديم مساعدته. ويصف مراحل المشاركة، بما في ذلك المراجعات القانونية الأولية والشاملة، فضلاً عن الدعم بعد المراجعة. كما يسلط هذا القسم الضوء على النهج المفضل لدى شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا لتقديم خدمات الاستشارات التشريعية والسياساتية، والذي يركز على المشاركة التفاعلية والمتكررة مع الدول الأعضاء في تطوير أطرها التشريعية.

---

[3] ومن أشكال الملكية الفكرية ذات الصلة تصميمات تخطيط (تضاريس) الدوائر المتكاملة، ونماذج المنفعة، والمعلومات غير المكشوفة (الأسرار التجارية وحماية بيانات الاختبار).

[4] ترد في الوثيقة WIPO/ACE/12/14 لمحة عامة عن إطار ونطاق ومحتوى المساعدة التشريعية التي تقدمها الويبو في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ولذلك لم يتم إيرادها هنا. وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لهذه المساعدة، تخلص الوثيقة إلى ما يلي: *"يتم توخي أقصى درجات العناية لضمان أن تكون المساعدة التشريعية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مفيدة ومستنيرة ومحايدة وموضوعية. وهي تستند أساساً إلى الجزء الثالث من اتفاق تريبس، الذي لا يزال المعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة السارية التي تتضمن قواعد مفصلة بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مع الحد الأدنى من الالتزامات، فضلاً عن المرونة والخيارات. والمساعدة التشريعية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الدولة العضو الطالبة، مع مراعاة كاملة للقيود البشرية والمالية، وضرورة ضمان الامتثال للالتزامات الدولية للدولة العضو. وهي موجهة بشكل خاص حسب الطلب وتقدم بهدف حماية المصلحة العامة (الدولة والمستهلكون) وكذلك أصحاب الحقوق، في إطار توازن بين الحقوق والالتزامات بما يتماشى مع التوصيات 13 و14 و45 من أجندة التنمية."* الوثيقة WIPO/ACE/12/14 متاحة على الرابط التالي:
www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_ace_12/wipo_ace_12_14.pdf.

[5] انظر التوصية 1 (المجموعة أ) من أجندة الويبو للتنمية، التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في عام 2007 كجزء من التوصيات الـ 45 لأجندة التنمية. وتنص على ما يلي: *"يجب أن تكون المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، في جملة أمور، موجهة نحو التنمية ومدفوعة بالطلب وشفافة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وكذلك مستويات التنمية المختلفة للدول الأعضاء، وينبغي أن تتضمن الأنشطة أطر زمنية للإنجاز. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون تصميم برامج المساعدة التقنية وآليات تقديمها وعمليات تقييمها مخصصة لكل بلد على حدة."*

[6] تتولى شعبة قانون براءات والتكنولوجيا طلبات المساعدة التشريعية بموجب معاهدة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها (GRATK)، بينما تظل شعبة المعارف التقليدية مسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالترويج والانضمام.

[7] بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحديث يقتصر على الأنشطة التي تدخل في نطاق ولاية اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات و/أو ذات الصلة بالتوصية 14. وبناءً على ذلك، يستبعد هذا المستند المعلومات المتعلقة بالمساعدة المقدمة، على سبيل المثال، في مجالات حق المؤلف والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية أو أنشطة بناء القدرات المؤسسية الأوسع نطاقاً.

ثانيا. تحديث الحالة فيما يتعلق بتقديم المشورة التشريعية والسياساتية للدول الأعضاء

7. بين يناير 2020 ويونيو 2025، قدمت شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا المساعدة التشريعية والسياسية إلى 83 دولة. وشمل ذلك كلاً من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وبناءً على الطلبات، اتخذت المساعدة أشكالاً مختلفة، بما في ذلك:

- مراجعة القوانين واللوائح الحالية أو المسودة وتقديم تعليقات عليها، بما في ذلك التعديلات التي تتوخاها الدولة العضو؛
- مراجعة وتنقيح القوانين واللوائح القائمة أو المسودة، وصياغة صكوك قانونية جديدة؛
- إعداد ملاحظات مكتوبة أو تقديم مشورة بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات أو القوانين أو الممارسات المتعلقة ببراءات وغيرها من المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا في مجال الملكية الفكرية؛
- دعم عملية اعتماد التشريعات أو اللوائح التنظيمية من خلال تيسير المشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، وإعداد مذكرات توضيحية وموجزات سياساتية ووثائق أخرى للمساعدة في المصادقة التشريعية، ومواءمة أصحاب المصلحة، والسن الرسمي؛
- المساهمة بمدخلات قانونية في وضع أو مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، مع التركيز على الجدوى القانونية والاتساق مع الالتزامات الدولية؛
- المساهمة في أنشطة التوعية وبناء القدرات من خلال ورش العمل وحلقات العمل والندوات الإلكترونية واجتماعات الخبراء.

الشكل 1: عدد مشاريع المشورة التشريعية التي قدمتها شعبة قانون البراءات والتكنولوجيا للدول النامية والبلدان الأقل نموا (يناير 2020 - يونيو 2025)

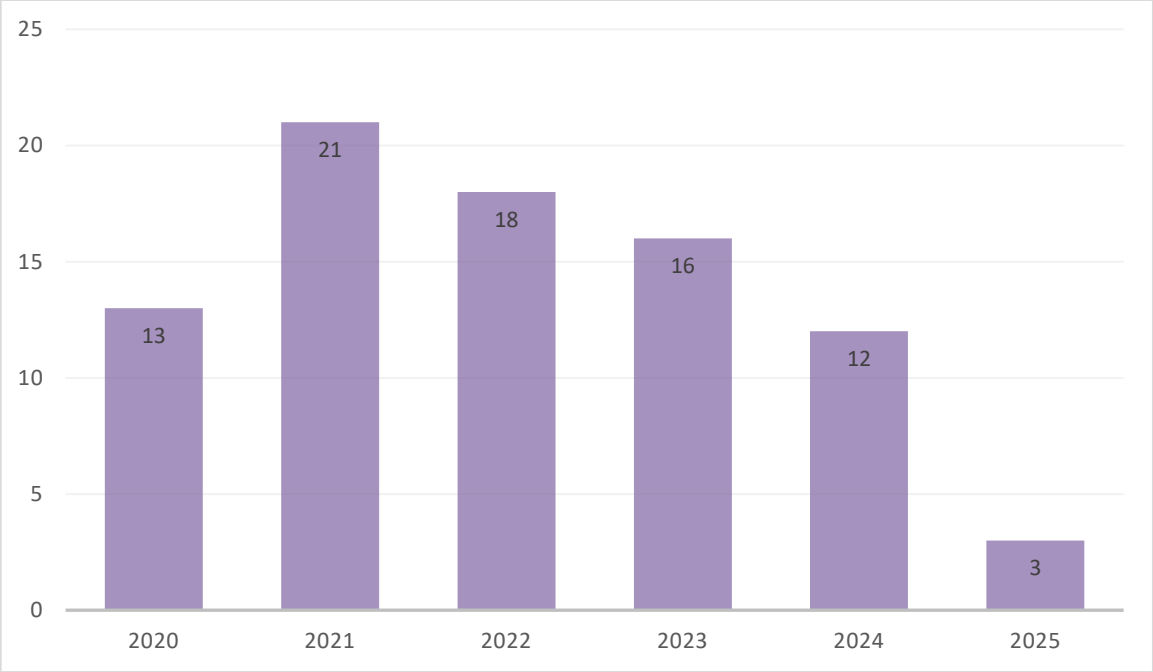

8. من الناحية الجغرافية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تقديم المشورة التشريعية والسياساتية إلى 83 بلداً نامياً والبلدان الأقل نمواً، موزعة على أربع مناطق ذات أنظمة قانونية وقدرات مؤسسية وأولويات إنمائية متنوعة. وكان التوزيع على النحو التالي:

- أفريقيا – 14 دولة عضوا
- آسيا والمحيط الهادئ – 19 دولة عضوا

- الشرق الأوسط – 9 دول أعضاء

- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – 41 دولة عضوا

الشكل 2: التوزيع الجغرافي لمشاريع المشورة التشريعية لشعبة قانون البراءات والتكنولوجيا للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا (يناير 2020 - يونيو 2025)

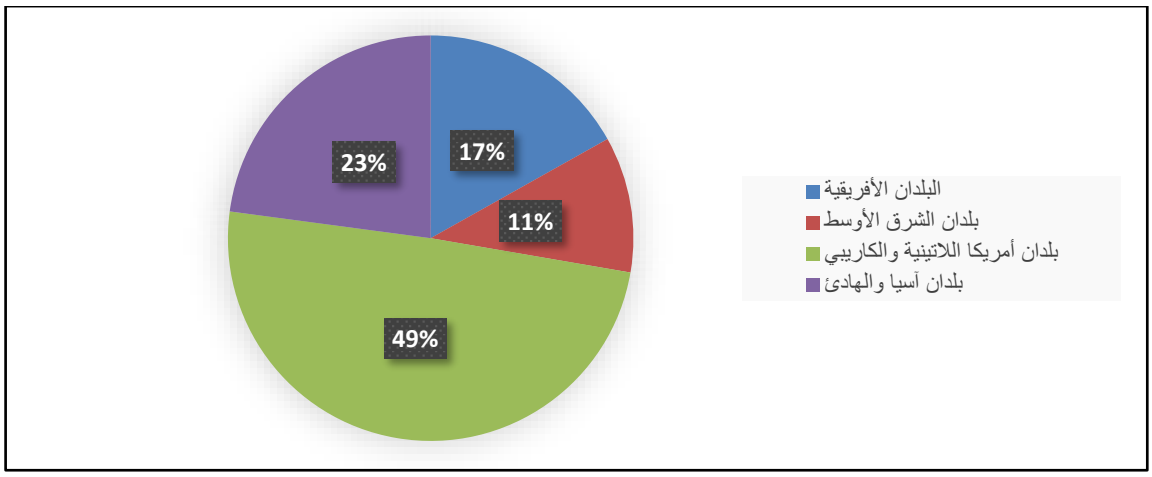

الشكل 3: التوزيع الإقليمي السنوي لمشاريع المشورة التشريعية لشعبة قانون البراءات والتكنولوجيا للدول النامية والبلدان الأقل نمواً (يناير 2020 - يونيو 2025)

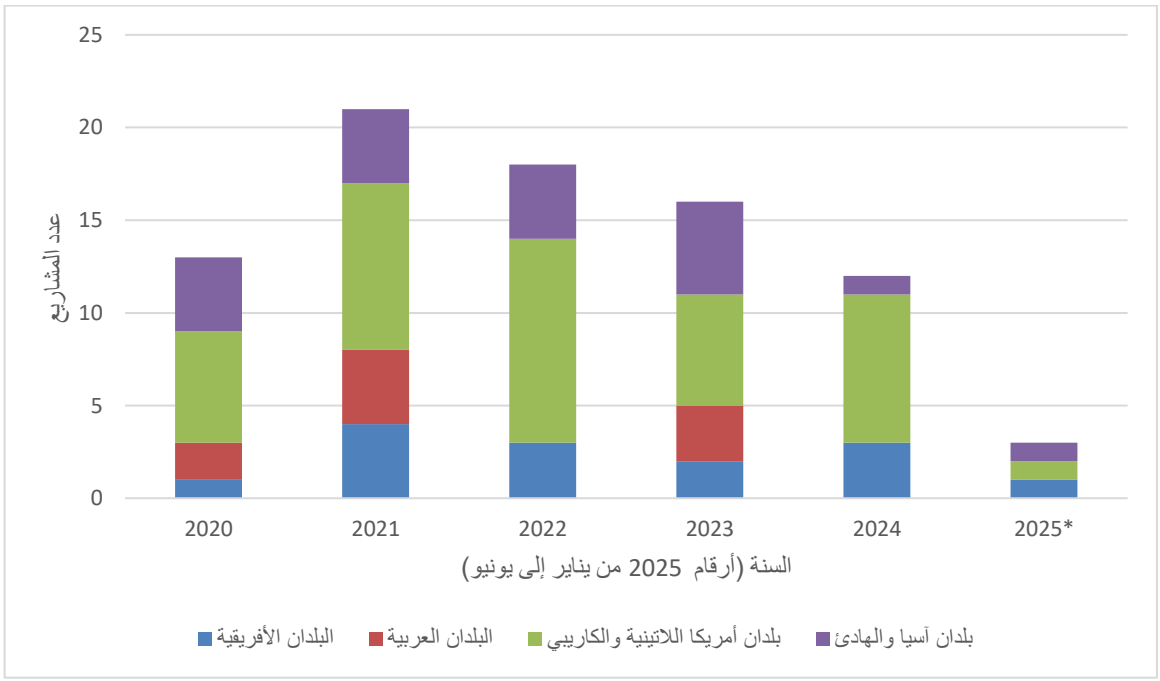

9. فيما يتعلق بالمشورة التشريعية والسياساتية بشأن الأحكام المتعلقة بإنفاذ القوانين أو مشاريع القوانين واللوائح في المجالات ذات الصلة باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، قدمت شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية المساعدة إلى 18 دولة عضو (دول نامية والبلدان الأقل نموا) بين يناير 2020 ويونيو 2025. وشملت هذه المساعدة مراجعة وتقديم تعليقات تتعلق بما يلي:

- الأحكام المتعلقة بإنفاذ القوانين واللوائح المتعلقة ببراءات ونماذج المنفعة وتصميمات تخطيط (توبوغرافيات) الدوائر المتكاملة أو الأسرار التجارية؛

- قوانين ولوائح الملكية الفكرية أو الملكية الصناعية الأوسع نطاقًا التي تتضمن تدابير إنفاذ؛ و

- القوانين أو اللوائح المستقلة المتعلقة بإجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

10. كان التوزيع الجغرافي للمساعدة التشريعية المتعلقة بالإنفاذ خلال الفترة قيد النظر على النحو التالي:

- أفريقيا – 5 دول أعضاء
- آسيا والمحيط الهادئ – 4 دول أعضاء
- الشرق الأوسط – 3 دول أعضاء
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – 6 دول أعضاء

الشكل 4: التوزيع الجغرافي لمشاريع المشورة التشريعية التي تقدمها شعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا (يناير 2020 - يونيو 2025)

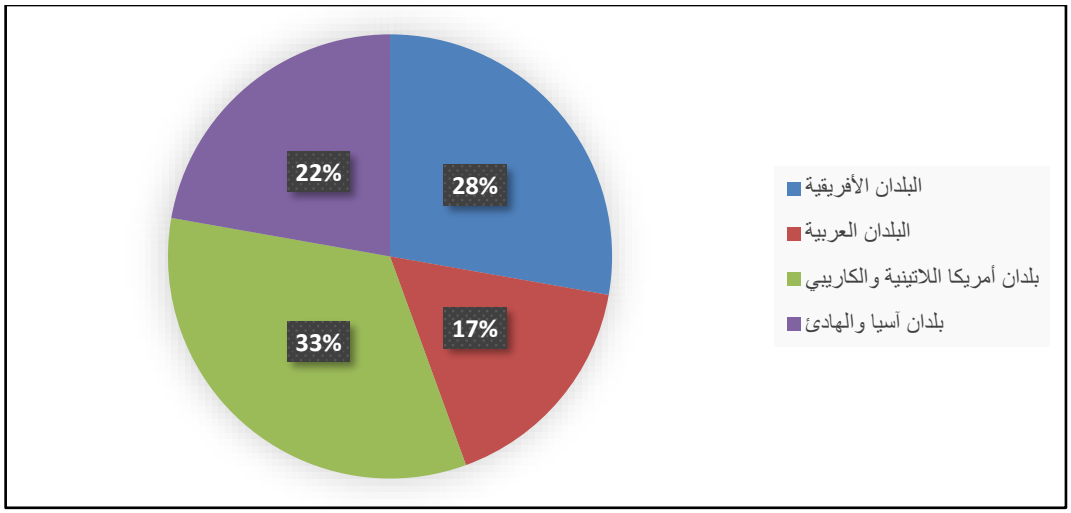

11. والأهم من ذلك، أن مكتب المساعدة التابع لشعبة قانون البراءات والتكنولوجيا أطلق في عام 2023،[8] هو أداة رقمية تتيح للمسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية التشاور مباشرة مع موظفي الويبو بشأن المسائل القانونية والسياساتية المتعلقة بالبراءات. ومنذ إطلاقه، قدم مكتب المساعدة دعماً مخصصاً وفي الوقت المناسب خارج أطر المساعدة التشريعية الرسمية، مما أدى إلى توسيع نطاق عروض الويبو في مجال بناء القدرات وتمكين تقديم توجيهات تقنية أكثر استجابة للدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، نشرت الشعبة في عام 2025 *مجموعة أدوات في مجال قانون براءات والتكنولوجيا للدول الأعضاء التي خرجت من فئة البلدان الأقل نموا*. وتهدف مجموعة الأدوات إلى مساعدة صانعي السياسات الوطنيين في تحديد الثغرات القانونية التي قد يلزم معالجتها عند التخرج من فئة البلدان الأقل نموا فيما يتعلق بحماية براءات وإنفاذها، وتصميمات الدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المكشوفة (بيانات الاختبار والأسرار التجارية) بموجب اتفاق تريبس والإطار الدولي المعمول به.

ثالثا. النهج المنهجي الذي تتبعه شعبة قانون براءة والتكنولوجيا في تقديم المساعدة التشريعية والسياساتية

12. يتضمن تقديم المساعدة التشريعية والسياساتية المتعلقة بالبراءات وأشكال الملكية الفكرية ذات الصلة مراجعة وتنقيح التشريعات الأولية، وتقديم المشورة السياساتية بشأن الخيارات المتاحة في إطار القانون الدولي، وعند الضرورة، مثل عندما تكون اللوائح التنفيذية مطلوبة لتكملة إصلاح القانون الأولي أو عندما تكون القدرات الوطنية محدودة، صياغة أو صقل اللوائح التنفيذية. ويستند هذا العمل الاستشاري إلى مشاورات ومناقشات منتظمة مع الدول الأعضاء لتوضيح القضايا المطروحة، وتحديد نطاق المساعدة، والاتفاق على الجداول الزمنية والنتائج المتوقعة، وتحديد نموذج التنفيذ المناسب. ويدعمه مخرجات مكتوبة مخصصة، تشمل: (1) ملاحظات مكتوبة، تقدم تحليلاً منظماً للنص التشريعي، وتحدد القضايا التي تتطلب الاهتمام، وتقترح التدابير المناسبة؛ (2) ملاحظات تفسيرية، تفسر وتوضح أحكاماً قانونية محددة؛ (3) موجزات سياساتية، تقدم تحليلات محددة القصد للقضايا التشريعية أو السياساتية وتحدد خيارات الإصلاح للنظر فيها؛ و (4) استبيانات، مصممة لجمع معلومات سياقية ومؤسسية لتوجيه

[8] يمكن الوصول إلى مكتب المساعدة الخاص بقانون براءات على العنوان التالي: https://www.wipo.int/ip-development/en/policy_legislative_assistance/patent_law_helpdesk.html.

المشورة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استكمال المساعدة بدعم في تنفيذ الإصلاحات القانونية، بما في ذلك أنشطة التوعية وبناء القدرات لتعزيز الفهم الوطني وتطبيق الإطار القانوني.

13. عادة ما يتم تنظيم المشورة التشريعية والسياساتية في ثلاث مراحل متتالية تتوافق مع دورة حياة دورة المشاركة، وتكييفها مع السياق القانوني والمؤسسي والتنموي لكل دولة عضو. وهي كما يلي:

(أ) *مرحلة المراجعة الأولية:* تبدأ هذه المرحلة بتقييم قانوني أولي للنص المقدم وصياغة موجز للمشروع يحدد النطاق المقترح والنتائج المتوقعة والجدول الزمني. ثم يتم إرسال المسودة إلى الدولة العضو للتشاور، حيث يتم تحسين المعايير والاتفاق عليها بشكل متبادل. ويُعد موجز المشروع المعتمد، الذي أقرته كل من أمانة الويبو والدولة العضو، مرجعاً موثوقاً لبقية المشاركة.

(ب) *مرحلة المراجعة الشاملة:* تتضمن هذه المرحلة إجراء تحليل موضوعي وصياغة المشورة. تتم مراجعة نتائج العمل بشكل متكرر مع الدولة العضو من خلال مشاورات *عبر* البريد الإلكتروني والاجتماعات عبر الإنترنت، وعند الضرورة والجدوى بالنظر إلى الجدول الزمني، من خلال ورش عمل شخصية في الدولة العضو. ونتيجة لهذه المراجعات المشتركة، يتم تعديل النتائج المتوقعة. تخضع كل مراجعة لآلية الموافقة الداخلية المعمول بها قبل إرسالها إلى الجهات الخارجية، مما يضمن الدقة القانونية والاتساق مع الالتزامات الدولية والتوافق مع الأهداف الوطنية.

(ج) *مرحلة المساعدة بعد المراجعة*: توفر هذه المرحلة مزيدًا من الدعم بناءً على طلب الدولة العضو لتسهيل التنفيذ الفعال للمشورة. وقد يشمل ذلك صياغة أو صقل التشريعات الثانوية والصكوك الإجرائية، وتقديم توضيحات، وتنفيذ أنشطة التوعية أو بناء القدرات.

14. وبالتالي، فإن تقديم المشورة التشريعية والسياساتية يتبع نهجاً مرحلياً ومعيارياً مصمماً خصيصاً ليتناسب مع السياق القانوني والمؤسسي والتنموي الخاص بكل دولة عضو. وتتم عملية المراجعة بشكل متكرر وفقاً لثلاثة أبعاد تحليلية أساسية:

(أ) *وضوح وتماسك إجرائي لمسودات النصوص*: يتضمن هذا الجانب تقييم ما إذا كان النص التشريعي أو التنظيمي مصاغًا بوضوح ودقة، ومتسقًا داخليًا، وسليمًا من الناحية الإجرائية. يبحث التحليل جودة الصياغة، واليقين القانوني، والبنية المنطقية، والاتساق مع الأطر التشريعية الأوسع نطاقًا، لضمان قابلية الأحكام للتنفيذ عمليًا.

(ب) *توافق مع الالتزامات الدولية:* يركز هذا البعد على تقييم مدى امتثال مسودة النص للمعاهدات والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاق تريبس والمعاهدات التي تديرها الويبو والالتزامات الإقليمية، حيثما ينطبق ذلك. ويحدد المجالات المحتملة لعدم التوافق أو الغموض ويقترح تعديلات لضمان اتساق المعاهدة مع الحفاظ على المرونة.

(ج) *تحديد الخيارات السياساتية وعواقبها:* يتضمن هذا الجانب تحليل الخيارات السياساتية الرئيسية الواردة في النص القانوني، مع تسليط الضوء على آثارها القانونية والعملية. يستكشف التحليل النهج البديلة، ويقدم رؤى مقارنة حيثما كان ذلك مناسبًا، وينظر في كيفية تأثير التكوينات السياساتية المختلفة على الأهداف الوطنية، والقدرة على التنفيذ، والوصول إلى التكنولوجيا، ونظم الابتكار.

15. يتيح النهج المذكور أعلاه صياغة تدريجية، ومساهمة سياسية موجهة، ودعم التنفيذ، وتنسيق التوعية. مع الحفاظ الكامل على السلطة التقديرية الكاملة للدولة العضو التي تتلقى المساعدة لاتخاذ قراراتها الخاصة بنظامها القانوني وتعزيز الملكية الوطنية للعملية، توفر هذه الطريقة نتائج ملموسة بطريقة منظمة تراعي معدل الاستيعاب المحدد للمعلومات المقدمة، وتضمن الأهمية العملية للمشورة، وتعزز تطوير أطر قانونية متسقة ومحددة السياق.

[نهاية الوثيقة]